



الإتحاد العام
لجمعيات مستخدمي المياه



مركز المياه والبيئة
جامعة صنعاء

الأمن المائي اليمني ودور المجتمع المحلي في الحفاظ على المياه الجوفية

ملتقى تبادل الخبرات بين مستخدمي المياه في مجال الإدارة المحلية للمياه الجوفية

برنامج اللقاء

- كلمة الافتتاح يلقيها الأستاذ الدكتور / عبدالله بابقي
مدير مركز المياه والبيئة
- كلمة الإتحاد العام لمستخدمي المياه يلقيها الأخ/ عمار رسام
رئيس الإتحاد
- عرض أفلام وثائقية عن الإدارة المحلية للمياه الجوفية في اليمن
- عرض تجارب عن أهمية المشاركة المجتمعية
- استراحة
- حوار مفتوح لتبادل الخبرات بين المزارعين في إدارة المياه الجوفية

نظرة عامة على تاريخ استخدام المياه الجوفية

- خلال العقود الثلاثة الماضية زادت معدلات السحب من المخزون الجوفي. فالزراعة المرورية توسعت من 37000 هكتار عام 1970م إلى 400000 هكتار في عام 2005م
- تغير التركيب المحصولي ليشمل محاصيل نقدية ذات احتياجات مائية للري كبيرة زادت الطلب على السحب من المياه الجوفية
- ارتفع عداد الآبار حتى وصلت إلى 70000 (656 حفار) (2008م)
- زيادة الطلب على الديزل (22.1 مليون لتر شهرياً) (30% منها لري القات) يكلف الدولة عبء دعم سنوي كبير يمكن أن يوجهه لتنمية الريف إذا توفرت طاقة بديلة
- تستهلك الزراعة 93% من الموارد المائية 40% للقات 30% للفواكه والخضروات و10% لكل من محاصيل الحبوب والمحاصيل النقدية والإنتاج الحيواني
- زيادة معدلات السحب السنوي عن معدلات التغذية فمثلاً معدلات السحب من حوض صنعاء (270 مليون متر مكعب) تعادل خمس أضعاف معدلات التغذية (51 مليون متر مكعب)
- زيادة معدلات هبوط مستوى المياه الجوفية بالأحواض لتصل إلى 8م سنوياً في صنعاء 6م في صعده

لماذا الإدارة المحلية للمياه الجوفية

- محدودية الموارد المائية مقابل تزايد في معدلات النمو السكاني
- الزيادة معدلات الاستهلاك الناتج عن تطور سريع في نمط الحياة
- ضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمة لضعف الإمكانيات وسوء الإدارة
- التأثير السلبي للتغيرات المناخية على تباين معدلات ونمط المطر

مخاطر استمرار استنزاف المخزن الجوفي من المياه

- نقص الإنتاج الزراعي واتساع الفجوة الغذائية
- زيادة الغلاء ونسبة البطالة وتدني مستوى معيشة الفرد
- زيادة الفقر والجوع وانتشار الأمراض
- تدهور قوة الاقتصاد الوطني وضعف قدرتها على تنمية المجتمع
- نشوء صراعات حول المياه وتدهور الوضع الأمني

تعزير التعاون والأساليب التقليدية لإدارة المياه الجوفية

- رفع وعي المزارعين بأهمية الإدارة المحلية للمياه الجوفية
- إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين جمعيات مستخدمي المياه في أساليب إدارة المياه الجوفية
- تبادل الآراء بين مستخدمي المياه الجوفية حول النقاط التالية:
 - توحيد جهود مستخدمي المياه واعتماد التعاون منهجاً لإدارة وتقاسم موارد المياه الجوفية
 - دور التعاون على إدارة المياه الجوفية في تنمية المجتمع وتعزيز الاستقرار وزيادة الإنتاج وتحسين المعيشة
 - العوامل التي تحفز مستخدمي المياه نحو التوجه إلى التعاون في مجال الإدارة المحلية للمياه الجوفية
 - المشكلات التي تعوق العمل التعاوني في مجال الإدارة المحلية للمياه الجوفية وكيفية التغلب عليها
 - دور الإتحاد والجمعيات في تطوير الإدارة المياه الجوفية والحد من الصراع حول المياه
- دور الإتحاد والجمعيات في تفعيل بنود قانون المياه والمساهمة في رسم الإستراتيجية اليمينية للري

قواعد وأساليب الإدارة المحلية للمياه الجوفية

- حظر حفر آبار
- حماية الينابيع
- أعلن مناطق محمية
- منع زراعة محصول معين
- حظر ري محصول معين
- غلق الآبار في المناطق الحساسة القابلة لنشوء صراع
- تنظيم حفر الآبار بتحديد مسافات بينية أو أقصى عمق للبر
- المشاركة في امتلاك البر الواحد
- إدارة عملية تقاسم المياه من البر الواحد
- تخصيص بر للاستخدام المنزلي فقط

قواعد وأساليب الإدارة المحلية للمياه الجوفية

- التعاون لإنشاء وإدارة شبكة أمداد المياه للمنازل
- منع بيع المياه عبر الوايتات
- تخصيص مياه السد لتغذية المياه الجوفية فقط
- التعاون على إنشاء حواجز تغذية في قاع الوادي
- التعاون على صيانة المنشآت المائية
- صيانة المدرجات الزراعية ومجري السيول والبرك وأحواض جمع مياه المطر
- التعاون على إنشاء شبكات ري محسنة أو حديثة لتقنين استخدام المياه الجوفية
- الاعتماد أكثر على الزراعة المطرية وزيادة المساحة المزروعة مطراً
- رفع الوعي بالاحتياجات المائية للمحاصيل وجدولة الري
- استخدام تقنيات زراعية مستدامة تخفض من استهلاك المياه الجوفية

الأمن المائي اليمني في الإستراتيجية الوطنية للمياه

- تبنت الحكومة إستراتيجية وطنية للمياه تهدف إلى:
 - حماية مصادر المياه من الاستنزاف والتلوث
 - الاستخدام الأمثل لمصادر المياه من أجل المحافظة عليها
 - توفير المياه من أجل تلبية حاجات المجتمع في كافة المجالات

السياسة الوطنية للمياه تشمل:
سياسة مصادر المياه
سياسة إدارة المستجمعات المائية
سياسة الري
سياسة إمدادات المياه للأغراض المنزلية
سياسة إعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها

من أجل تحقيق تلك الأهداف فإن الإستراتيجية الوطنية تعتبر:

- كل مصادر المياه السطحية والجوفية مصادر طبيعية ذات ملكية عامة
- تضع الدولة الإطار التشريعي والقوانين الخاصة بمصادر المياه
- لكل مواطن الحق في الوصول إلى المياه لتلبية احتياجاته المنزلية
- يعطى قطاع المياه أولوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الأمن المائي يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمن الوطني
- سيتم مراعاة حقوق المياه الحالية
- الإستراتيجية الوطنية هي الأساس للاستراتيجيات والسياسات الأخرى

جاء بالسياسة الوطنية للمياه

- إذا استمرت ندرة المياه كما هي الحال الآن بدون أي نظام لاستخراج المياه الجوفية واستخدامها وبدون التخفيف من الاستخدام الحالي للمياه الجوفية وبدون وضع حد لاستمرارية الاستيلاء على المصدر فإن هذا سيؤثر في النتيجة على الجميع بما في ذلك المزارعين وسيكونون هم أول من يتضرر.
- بدأ نقص مصادر المياه في اليمن يؤثر على الطلب المحلي الزراعي والصناعي والذي يعاني من إدارة فقيرة. كما بدأ استنفاد مصادر المياه يشكل عقبة أمام النمو والتطور والاستقرار في المجتمع اليمني. رؤية الخطة لخفض الفقر هو لتحقيق إدارة موحدة للمصادر، تحسين البيئة التشريعية، وحماية المياه.

أهم مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (33) لسنة 2002م بشأن المياه وتعديلاته

- تفعيل وتطوير مشاركة المجتمع والمستفيدين والقطاع الخاص في إدارة الموارد المائية (مادة 6)
- تخطيط وإدارة موارد المياه المتاحة وفق مفهوم استدامة المياه كماً ونوعاً (مادة 6)
- يجوز تشكيل جمعيات أو جماعات أو لجان أو اتحادات للمنتفعين والمستخدمين للمياه لتنظيم مواردهم المائية أو تشغيل وصيانة منشأتها (مادة 8)
- المادة (9) حددت مبادئ إدارة الأشكال التنظيمية للمشاركة الشعبية في إدارة الموارد المائية
- المادة (12) تعدد أهداف الجمعيات والاتحادات
- المادة (13) توصف مهام واختصاصات الجمعيات والاتحادات
- المادة (75) تتيح لرئيس الهيئة تحديد المسافة بين الآبار بناء على نتائج الدراسات شرط أن لا تقل عن 500م

يمكن الاطلاع على مواد أخرى بالملحق رقم (2) بكتيب الأمن المائي في اليمن المرفق.